CD/PV.1173

2 March 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والثلاثة والسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ميخائيل **خفوستوف**..... (بيلاروس)

(A) GE.10-60483 110411 120411

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٧٣ لمؤتمر نزع السلاح.

يشرفني أن أرحب، بالنيابة عن المؤتمر، بالسيد ميخائيل مارتن، وزير خارجية آيرلندا. سيدي الوزير، الكلمة لكم.

السيد مارتن (آيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أتشرف بالتحدث هنا اليوم أمام هذا الجمع الموقر في هذه القاعة التاريخية. هذه هي أول مرة أخاطب فيها مؤتمر نزع السلاح منذ أن تقلدت منصب وزير خارجية آيرلندا في عام ٢٠٠٨. وخلال هذه الفترة، أولت حكومة آيرلندا أولوية عالية لنزع السلاح وعدم الانتشار على غرار الحكومات الآيرلندية التي سبقتها على مدى أكثر من ٥٠ عاماً.

ومن بين أكثر المناسبات التي أفتخر بحضورها بصفتي وزير خارجية آيرلندا المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في دبلن والذي اعتمد اتفاقية الذخائر العنقودية، في أيار/مايو ٢٠٠٨. حيث أسهم العديد منكم في هذا النجاح. فقد تحقق هذا النجاح بفضل شراكة مكثفة دامت خمسة عشر شهراً بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل تحقيق هدف إنساني مشترك. وقد صدَّقت على الاتفاقية حتى الآن ٣٠ دولة ووقعت عليها ١٠٤ دول، وستدخل حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس. وستُعقد الجلسة الأولى للدول الأطراف في وقت لاحق من هذا العام في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وستمهد هذه الجلسة الدخول في مرحلة جديدة من العمل الذي ينبغي أن يركز على تنفيذ الاتفاقية وعلى اعتمادها على المستوى العالمي. ومما يسرّني أن الاتفاقية قد أثرت بقوة على المستوى الدولي في وصم هذه الأسلحة المروعة والعشوائية وذلك حتى قبل أن تصبح هذه الاتفاقية رسمياً صكاً من الصكوك الدولية.

إن هذا الأسبوع يصادف الذكرى السنوية لمناسبة أخرى يحق الافتخار بها في تاريخ آيرلندا والعالم بأسره، حيث يصادف يوم الجمعة المقبلة الموافق ٥ آذار/مارس الذكرى السنوية الأربعين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ. ففي عام ١٩٥٨، قدم أحد الموقرين ممن سبقوني وهو فرانك آيكن أول قرار من سلسلة من قرارات الأمم المتحدة، وهو قرار يدعو إلى منع زيادة نشر الأسلحة النووية. وقد عمل السيد آيكن جاهداً على وضع معاهدة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكان آخر إنجاز حققته معاهدة عدم الانتشار هو الحد من شبح نشوب حرب نووية. وقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات لنزع السلاح النووي وتعهدت دول أخرى بعدم حيازة أسلحة نووية. وتحول هذا الالتزام بنزع السلاح النووي من جانب دول حائزة للأسلحة النووية إلى خطوات عملية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، في عام ٢٠٠٠، حيث اضطلعت الدول الأعضاء السبع في ائتلاف البرنامج الجديد بمن فيها آيرلندا، بدور مركزي.

ومن دواعي الأسف أن هناك مشكلات هامة لا تزال دون حل. فلا يزال التهديد بالأسلحة النووية حقيقة واقعة كما أن الوعود التي قُطعت لم تتحقق.. إن خطر تدمير كوكبنا

الأرضي يحتم علينا العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية . وعليه أن يحد من خطر وقوع هذه الأسلحة في أيادي الإرهابيين. فنزع السلاح النووي وعدم انتشاره يجب أن يدعم أحدهما الآخر.

وقد شهدنا نجاحات وإخفاقات على طريق تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. فبزوال توترات الحرب الباردة، وافق مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥على تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى. وتحقق الغرض من القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبعد مرور خمس سنوات، اعتُمدت الخطوات العملية الثلاث عشرة نحو نزع سلاح نووي. غير أن هذه النجاحات تلاها، للأسف، عقد من الركود. فلم يحرز تقدم بشأن القرار المتعلق بالشرق الأوسط و لم تنفذ العديد من الخطوات العملية. كما أثيرت الشكوك حول الوثائق الختامية.

والإدارة الجديدة للولايات المتحدة هي مدعاة للتفاؤل في الوقت الحاضر. كما أن الإشارات التي ترسلها الدول الحائزة للأسلحة النووية كناية عن استعدادها لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح مدعاة للتفاؤل أيضاً. وهذا الاستعداد سيكون أمراً أساسياً إذا ما أردنا تحقيق تقدم في هذا المجال في المؤتمر الاستعراضي، في أيار/مايو. وخطاب الرئيس أوباما في براغ في نيسان/الماضي والنهج الذي اتبعته الولايات المتحدة، منذ ذلك الحين، هما من الأمور التي تلقى الكثير من الترحاب. أما مؤتمر قمة مجلس الأمن لمناقشة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، ومؤتمر القمة بشأن الأمن النووي الذي سيعقد في واشنطن، في الشهر المقبل، فهما من التطورات المشجعة. وإنني لأشعر بالارتياح إزاء البيانات التي أدلت بها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية ولا سيما الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وحيال مواقفها. وإذا ما توجت مفاوضات متابعة معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (START) بنهاية مرضية فسيعني ذلك تحول الخطب الرنانة إلى واقع ملموس. ومن شأن ذلك، بلا شك، أن يضع أساساً متيناً لمفاوضات تقوم على حسن النية في أيار/مايو بشأن تدابير عملية وملموسة وشفافة يمكن التحقق منها ترمي إلى الحد من عدد ودور الأسلحة النووية الموجودة وتقديم ضمانات أمنية تحظى برضا الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وإنني أرحب باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة المؤلف من خمس نقاط والذي قدمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. فهو يعزز كثيراً المناشدات السائدة والقائلة بأن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح وأن تطبق المزيد من تدابير المساءلة والشفافية. ولن تكتفي آيرلندا بتكرار مثل تلك المناشدات، في أيار/مايو، بل ستعمل على تحقيق تقدم فعلي بشأنها.

ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠، يُطلب إلينا تكراراً أن نعّرف مفهوم النجاح. فمؤتمر عام ٢٠٠٥ فشل بالفعل لانعدام الإرادة السياسية من جانب دول رئيسية قليلة. وعليه ينبغي أن نبدأ عملنا في هذا العام بإعادة صياغة الهدف بوضوح. وينبغي إجراء استعراض شامل لتنفيذ المعاهدة. وينبغي الاتفاق على مجموعة من قرارات متزنة طموحة تُتخذ بتوافق الآراء وتصحبها خطوات ملموسة للمضي قدماً. ويتعين على الدول أن تعيد التأكيد على قبولها لقرارات هامة اتُخذت في مؤتمرات استعراضية سابقة، وأن تتفق على إحراز تقدم يمكن قياسه لتنفيذ كل ركيزة من الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وأن تحدد الخطوات الملموسة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي أن يبين المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ بما لا لبس فيه أننا على طريق لا رجعة فيه لتحقيق الأهداف التي حُددت بوضوح على مدى أربعين سنة.

وينبغي التصدي للتحديات الجديدة وكذلك للأمور التي لم ننته منها والتي أشرت إليها. فقد وضعت معاهدة عدم الانتشار في حقبة مختلفة من الزمن، وبمرور الوقت، تطورت العديد من الأوضاع التي كانت سائدة. ونحن نواجه مخاطر جادة ومختلفة للغاية تتعلق بالانتشار ولا سيما بسبب إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي التصدي لتلك المخاطر بصورة جادة وينبغي أيضاً التصدي لموضوع الانسحاب من المعاهدة.

وتبدو الظروف، اليوم، أكثر ملاءمة لمعاهدة عدم الانتشار مما كانت عليه منذ عقد مضى من الزمن. ومع ذلك، فإن تحقيق النجاح في أيار/مايو يحتاج إلى قيادة قوية ويتعين علينا جميعاً أن نؤدي دورنا في هذا الصدد. ونحن بحاجة لأن تتحول الخطب الرنانة إلى خطوات عملية. وينبغي بناء الجسور وإيجاد حلول للاختلافات. وأؤكد لكم أن آيرلندا ستؤدي دورها في أيار/مايو. وسنعمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وائتلاف الدول المعنية بوضع جدول عمل جديد ومجموعة فيينا للدول العشر ومع جميع الدول الأطراف الأخرى لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. ونحن ملتزمون بالتوصل إلى نتيجة يقبلها الجميع.

وهناك رابطة أساسية بين أهداف معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي آخر اتفاق هام تم التفاوض بشأنه في هذا المحفل. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة على طريق نزع السلاح النووي. وإنني لأشعر بالقلق لأن هذه المعاهدة لم تدخل، حتى الآن، حيز النفاذ وذلك بعد مرور قرابة ١٤ عاماً على اعتمادها من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشعر بارتياح شديد إزاء الزخم السياسي الذي تحقق في الآونة الأخيرة بشأن هذه المعاهدة وأشجع مرة أخرى الدول المتبقية المدرجة في المرفق الثاني على التصديق فوراً ودون شرط على المعاهدة.

لقد ساهم مؤتمر نزع السلاح مساهمة كبيرة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولذلك فإنني أشعر بأسف شديد لعدم نجاح المؤتمر على مدى خمسة عشر عاما تقريباً في المشاركة في عمل موضوعي أي في التفاوض. ولم تشهد آيرلندا، منذ أن أصبحت عضواً في

المؤتمر في عام ١٩٩٩، أي عمل هادف قام به المؤتمر. وهناك حجم كبير من العمل الواجب القيام به وأناشدكم الاتفاق على برنامج عمل دون تأخير.

إن التفاوض بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى كان من المفترض أن يبدأ منذ مدة طويلة. والمفاوضات بشأن هذه المعاهدة يجب أن تبدأ داخل هذه الهيئة في أقرب فرصة ممكنة. ولكي تكون هذه المعاهدة ذات مغزى، ينبغي أن تتضمن آلية للتحقُّق وأن تشمل المخزونات القائمة. ومن شأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يحد من توسع الترسانات النووية الموجودة، وأن يكون بمثابة عنصر أساسي في برنامج يرمي إلى إزالتها نهائياً على مراحل. وأملي أن يتم التوصل إلى حل بشأن الجمود الحالي، وأن يمضي المؤتمر إلى القيام بالعمل الذي أنشئ من أجله.

وزيارتي إلى هذا المحفل اليوم هي فرصة للتفكير في أهمية اتفاقيات جنيف والقانون الإنساني الدولي ومدى وثوق علاقتها بما نحن بصدده، وأهمية تنفيذها بالكامل. والشواغل الإنسانية تقع في صميم السياسة الخارجية الآيرلندية وهي أساس ما نتبعه من نهج مترابطة إزاء الأمن ونزع السلاح والتنمية وحقوق الإنسان. فنهج سياستنا يستند إلى المعلومات المستمدة من خبرة قواتنا العاملة في الخارج في مجال حفظ السلام ومن خبرائنا في مجال التنمية. وقد أثر ذلك أيضاً على النهج الذي نتبعه إزاء نظم الأسلحة التي تتسبب في ضرر عشوائي ودورنا في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في التسعينات واتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨.

وتضطلع آيرلندا بدور رائد في هذا العمل، وإنني لأتطلع إلى أول اجتماع تعقده الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في وقت لاحق من هذا العام. ونحن نقدّم الدعم إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في استعداداتها، وقد أرسلت بالفعل موظفاً آيرلندياً لدعم هذا العمل في فينتيان. وسنقدم مساهمة كبيرة إلى الصندوق الاستئماني المتعلق بالذخائر العنقودية التابع لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والذي سينشأ في القريب. كما تظل آيرلندا ملتزمة بأن تتوصل المفاوضات المستمرة لفريق الخبراء الحكومي في إطار الاتفاقية، هنا في جنيف، إلى نتيجة ناجحة بشأن بعض الأسلحة التقليدية .

لقد لمست شخصياً أثر الذخائر العنقودية، في مؤتمر دبلن الدبلوماسي، عندما حصل لي شرف الالتقاء بالأشخاص الناجين. ومن دواعي فخري أن تتضمن اتفاقية الذخائر العنقودية أحكاماً ريادية لمساعدة الضحايا وتطهير المناطق الملوثة. وسيؤثر ذلك إلى حد كبير على النهج الذي سنتبعه في المستقبل على مستوى السياسة والمستوى العملي.

هناك تحدّيات واتجاهات بدأت تظهر في مجال نزع السلاح التقليدي. وتهتم آيرلندا بالمفهوم الشامل للعنف المسلح وأثره على الأمن البشري، والتنمية المستدامة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأملي أن يتكلل الاجتماع الرابع بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعقد كل سنتين، في حزيران/يونيه، في نيويورك، بالنجاح. وأتطلع إلى تقديم مجموعة

من المعايير المقبولة والمدققة دولياً بشأن هذه الأسلحة، وهو تطور يسر آيرلندا دعمه. كما أننا ملتزمون التزاماً راسخاً بوضع معاهدة عالمية ملزمة وشاملة بشأن تجارة الأسلحة، تشمل جميع الأسلحة والذخائر. وسنعمل جاهدين على إبرام معاهدة قوية وفعّالة لتجارة الأسلحة.

وتولي حكومة آيرلندا أولوية عالية للشروع في مبادرات عملية على أرض الواقع. فقد أنفقنا، خلال السنوات الخمس الماضية، أكثر من ٢٧ مليون يورو لتحقيق فارق نوعي حقيقي في حياة السكان اليومية، بفضل منع العنف المسلح ووضع استراتيجيات للحد منه. وسيظل هذا الأمر يحظى بالأولوية.

والدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار هو دور جوهري ومرحَّب به. ولكن الدول هي وحدها التي تستطيع إبرام معاهدات دولية ملزمة. ومع ذلك، فإن الواقع السياسي يملي علينا أن نعترف بأن مثل هذه المعاهدات لا يتم التفاوض بشأنها في فراغ. فينبغي لنا الاستماع لآمال ومخاوف مواطنينا بمن فيهم الفئات المتضررة جراء العنف المسلح.

والتحدّيات التي نواجهها اليوم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار هي تحديات تثبط الهمة. ونحن لا نملك ترف فقدان الأمل أو فقدان الإرادة للاستمرار في العمل. وهناك بصيص من الأمل وعدد من الفرص لإحراز تقدم هنا في مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار خلال شهرين من الآن. فالماضي لا يمكننا تغييره، ولكننا يمكن تغيير الحاضر- وتشكيل المستقبل، من خلال العمل معاً بعزم وتصميم كافيين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر وزير خارجية آيرلندا على المشاركة في عملنا وعلى بيانه الوافي الذي يدل على دعم آيرلندا لعمل المؤتمر.

سأعلِّق الجلسة الآن لاصطحاب الوزير إلى خارج قاعة المؤتمر.

علّقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سنواصل الآن جلستنا. هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة؟ أرى أن وفد جمهورية إيران الإسلامية يود أخذ الكلمة. فليتفضل.

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على تقلّدكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تعاون ودعم وفدي بالكامل.

إن ما حملني على أخذ الكلمة هو الرد على تعليق أبداه وزير خارجية آيرلندا الموقر فيما يتعلق بالأنشطة النووية السلمية التي يقوم بها بلدي. وأود أن أؤكد من جديد أن الأنشطة النووية السلمية لإيران تتفق مع الحقوق التي يتمتع بها بلدي بموجب معاهدة عدم الانتشار. والتقييم الذي قدمه وزير خارجية آيرلندا الموقر فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات لا يتفق، للأسف، مع الواقع.

وبما أن المسألة لا تتعلق بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإنني سأقتصر في تعليقي على هذه النقطة. إننا وإن كنا نرحب بحضور شخصيات هامة في عمل مؤتمر نزع السلاح لتبادل الآراء مع أعضاء المؤتمر، نرجو من أعضاء المؤتمر الموقرين تجنب تسييس عمل مؤتمر نزع السلاح من خلال إثارة قضايا لا تقع ضمن ولايته.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على مشاركته وأعطي الكلمة، الآن، إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فليتفضل.

السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، إن وفدي يعرب عن أسفه لما ورد من ملاحظات في البيانات التي قدمتها بعض الوفود، ويدحض تلك الملاحظات بما فيها تلك الواردة على لسان وزير خارجية آيرلندا ، هذا المساء، التي خص فيها بالذكر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي انسحبت من معاهدة عدم الانتشار دفاعاً عن مصالحها العليا. وقد أعطى وزير خارجية آيرلندا، من خلال هذه الملاحظات، انطباعاً خاطئاً بأن بلدنا هو البلد الوحيد الذي ينتهك معاهدات نزع السلاح. وقد سارع في الخلوص إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي المسؤولة عن التعقيدات التي شهدتها شبه الجزيرة الكورية والطريق المسدود الذي وصلت إليه حتى الآن.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إنكار متعمد لجوهر المسألة المطروحة وهي بدورها تتصل اتصالاً مباشراً بوجود بلد وبحماية سياسة تسلط الأقوياء وتعزيز الحيف.

وكما أوضحنا في مناسبات عديدة، فإن انسحاب بلدي من معاهدة عدم الانتشار ليس إلا إجراءً مشروعاً للدفاع عن النفس كان لا بد من اتخاذه لحماية مصالح بلدي العليا وأمنه والدفاع عنه من التهديد النووي المتزايد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

ولو أن الولايات المتحدة لم تدرج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في "محور الشر" وكهدف يوجّه إليه ضربة نووية وقائية، لما اتخذ بلدي أي تدبير مضاد قوي كالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

ولكي أتحدث بوضوح، مرة أخرى، بشأن شبه الجزيرة الكورية، فإن معاهدة عدم الانتشار لم تتمكن من وقف نشر الأسلحة النووية من قبل دولة حائزة لأكبر ترسانة نووية أو وقف تهديدها النووي. وتنص معاهدة عدم الانتشار على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بتفكيك تلك الأسلحة.

ومع ذلك، فإن الجاني، الذي أدخل الأسلحة النووية إلى شبه الجزيرة الكورية بينما يلجأ إلى الابتزاز النووي، يحاول الآن، بإساءة استعمال القانون الدولي، وصم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها دولة خارجة على القانون. ولسوء الحظ هذا واقع العلاقات الدولية اليوم.

وإذا أراد أي طرف، حقيقة، التوصل إلى حل سلمي للموضوع النووي في شبه الجزيرة الكورية، فعليه أن يتخذ موقفاً حيادياً ويحث الولايات المتحدة على المشاركة في حوار لإيجاد حل للموضوع النووي.

ويود وفدي أن يسلّط الضوء على أنه يتعيّن على وفد آيرلندا أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن وصفه لبلدنا على أنه الوحيد الذي ينتهك المعاهدات الدولية لنزع السلاح وعلى تحويل المنتدى المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح إلى محفل للمواجهة معنا في البيان الذي ألقاه في هذه الظهيرة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقر على مساهمته وأود أن أعرف ما إذا كان هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة. لا أرى أحداً ولذلك سأقوم بالإعلان التالي.

ستعقد جلستنا العامة الرسمية المقبلة غداً ٣ آذار/مارس في الساعة الثالثة بعد الظهر في هذه القاعة. وسيخاطب معالي السفير السيد بوغدان أوريسكو، وزير الدولة لرومانيا، المؤتمر.

وبذلك، أرفع جلسة اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥